اما ان يساوي الجزء او ينقص عنه فيكون متناهيا او يزيد عليه
فيكون متجزئا واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفل
ولا غيرهما لانها اما حدود واطراف للامكنة او نفس الامكنة
باعتبار عروض الاضافة الى شيء ولا يجري عليه زمان لان
الزمان عندنا عبارة عن متجدد وعند الفلاسفة عن مقدار
الحركة والله تعالى منزه عن ذلك واعلم ان ما ذكره في التنزيه هنا
بعضها يغني عن البعض الا انه حاول التفصيل والتوضيح
في ذلك قضاء لحق الواجب في باب التنزيه وردا على
المشبهة والمجسمة وسائر فرق الضلال والطغيان بابلغ
وجه واوكده فلم يبال بتكرار الالفاظ المترادفة والتصريح بما علم
بطريق الالتزام ثم ان مبنى التنزيه عما ذكرت على انها تنافي
وجوب الوجود لما فيها من شائبة الحدوث والامكان على ما
اشرنا اليه لا على ما ذهب اليه المشايخ من ان معنى العرض بحسب اللغة
يمتنع بقاؤه ومعنى الجوهر ما يتركب عنه غيره ومعنى الجسم ما يتركب
هو عن غيره بدليل قولهم هذا اجسم من ذلك وان الواجب لو تركب

فاجزاؤه اما ان يتصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب
او لا فيلزم النقص والحدوث وايضا اما ان يكون على جميع الصور
والاشكال والكيفيات فيلزم اجتماع الاضداد او على
بعضها وهي مستوية في افادة المدح والنقص وفي عدم دلالة
المحدثات عليه فيفتقر الى مخصص ويدخل تحت قدرة الغير
فيكون حادثا بخلاف مثل العلم والقدرة فانها صفات
كمال تدل المحدثات على ثبوتها واضدادها صفات نقصان
لا دلالة على ثبوتها لانها تمسكات ضعيفة توهن عقايد
الطالبين وتوسع مجال الطاعنين زعما منهم ان تلك
المطالب العالية مبنية على امثال هذه الشبه الواهية و
واحتج المخالف بالنصوص الظاهرة في الجهة والجسمية و
والصورة والجوارح وبان كل موجودين فرضا لا بد ان يكون
احدهما متصلا بالاخر مماسا له او منفصلا عنه مباينا
في الجهة والله تعالى ليس حالا ولا محلا للعالم فيكون مباينا
في جهة فيتحيز فيكون جسما او جزء جسم مصورا متناهيا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)